

عذو لم يكن مومنا اعتبار الجنة الركنية في حال الاختيار قوله  
 صدق بقلبه ولم ينادق وقتما يعرفه يكون مومنا اعتبار الجنة  
 التبعية في حال الاضطرار وكما لصلة تسقط بالعزيز ومؤعطف  
في قوله كما لا خرد واما ان يكون شيئا للمحسن المعني في غير كرامة  
والقدم والحج يشبه ان يكون حسنا بالغير ويؤدفع حجة الفير  
وهو النفس وديانة الميت لكن الغفران لا يستحقان هـ  
العبادة والفتن يجزئها المعصية فلا يحسن غيرها فادفع الوا<sup>ط</sup>  
ضادق تقبل حسنا للتعالي يرد علينا نعم ان اردتم بالمحسن  
 المعني في نفسه ان يكون للمحسن لذات العقل الجزئية لا تكون الزكوة  
واما لما في هذا القسم ان ينتم ان جهة حسنها المعني في نفسها  
 كونها تعبا محضا لله تعالي فيكون عينه حسنا لكونها مأمورا  
 بها لا لذاتها وللجزئها وان اردتم بالمحسن المعني في نفسه كون  
 العمل ما مودبه فهذا عين مذهب الاشعري ولا يستقيم تقسيم  
 للمحسن في الحسن المعني في نفسه والحسن المعني في غيره لان كل  
 المأمورات حسنة للمعني في نفسها لهذا المعني والحج والعنه ومكان  
 الاول انه قد علم منها تقدم نحس الفعل عند الاشعري كونه  
 مأمورا به وعندنا لا بل لما مودبه لانه كان حسنا قال الله تعالى  
 ان الله يامر بالعدل والاحسان فيعني كونه عدلا واحسانا  
 قبل الامر لكونه في حكم العقل فاطهر الله تعالى بالعرف والم

بالزكاة

فالامر بالزكاة واما لها اذا يحسنها المعني في نفسها على ما  
 ياتي في هذا الفصل الامر للطلق يتناول الفرية الاقرب  
 من القسم الاقرب فيكون حسنا للمعني في نفسها لكان لا يعلم ذلك  
 المعني والثاني ان الاتيان بالمأمور به من حيث انه اتيان بالمأمور  
 حسنا للمعني في نفسه لانه طاعة الله تعالى وترك مخالفة حليكم  
 العقل بحسنة خلافا للاشعري فان شكر المانع عنه ليس بحسن  
 عقلا فاذا الزكوة يكون حسنا للمعني في نفسه لانه اتيان بالمأمور  
 والاتيان بالمأمور به حسنا للمعني في نفسه وعند الاشعري انما  
 يحسن اذا الزكوة لانه مأمور به فيصدق عليه نفسيا بالمحسن  
 ومأمور به من غير ملاحظة انه اطاعة الله تعالى فهذا بيان  
 ان الحسن المعني في نفسه نوعان احدهما ان يكون حسنا اما عينه  
 واما الجزئية والثاني ان يكون حسنا لكونه اتيانا بالمأمور به  
 وقد يجمع المعنيان كالايمان بالله تعالى فان حسنا لعينه واتيانا  
 بالمأمور به وقد يوجد الا ولربيع الثاني اذا لم يكن كونه  
 حسنا لعينه والجزئية كمن لم يورده وانما على الحاصل العكس في  
 الحسن لانه لا لعينه ولا لجزئيه كمن يكون مأمورا به وقد ياتي به  
 لكونه مأمورا به فعلم فساد ما قيل ان كل المأمورات حسنة  
 للمعني في نفسها بهذا المعني لانه يكون كذلك اذا اتى به لكونه  
 مأمورا به فالوضو الغير المنوي حسنا لغيره عند الاجل الصلاة

Copyright © King Saud University